S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/970
22 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

221196 221196 96-33485

9633485

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أرفق التقرير الثاني عشر بشأن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وسأغدو ممتنا لو قمتم بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

ومن المثير للحزن أنه على مدى الشهر الماضي شهدنا عدة حوادث خطيرة ناجمة عن عودة اللاجئين عبر خط الحدود فيما بين الكيانات إلى المناطق الواقعة في المنطقة العازلة وحولها. ولم تتبع الإجراءات المتفق عليها، وأعيد إدخال الأسلحة إلى المنطقة العازلة، مما أسفر عن استخدام العنف. وفي الوقت الذي اتخذت فيه قوة التنفيذ إجراءات حازمة لمنع تفجر هذه الحوادث ومنع وقوع المزيد منها، فإن التدابير العسكرية ليست بديلا لاستراتيجية سياسية طويلة الأجل لتحقيق التعاون والمصالحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على أعضاء هيئة الرئاسة البوسنية ليقوموا بترجمة الالتزامات السياسية التي التزموا بها، مؤخرا جدا في مؤتمر باريس الى اتفاقات ملموسة.

وفي الوقت الذي نقوم فيه بالإعداد لإنهاء مهمة قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، أود أن أؤكد لكم أنه سيجري الإبقاء على القدرة الشاملة للقوة لغاية ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وأنها ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها حتى ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، تنظر منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل فعلي، بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة في القوة من خارج المنظمة، في أفضل طريقة يمكن بها الإسهام في تعزيز السلام فيما بعد عام ١٩٩٦.

(توقيع) خافيير سولانا

التذييل

التقرير الثاني عشر المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

١ - تضم قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات حاليا حوالى ٠٠٠ ٥١ فرد جرى نشرهم في البوسنة والهرسك وكرواتيا ويتبعون جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي و ١٧ دولة مساهمة بقوات من خارج المنظمة. وحيث أن قوة التنفيذ قد دخلت الآن المرحلة الأخيرة من مهمتها في البوسنة والهرسك، فإن عدد أفراد القوة آخذ في التناقص حيث بدأت الدول في نقل قواتها خارج مسرح العمليات. بيد أنه سيجري الاحتفاظ بالقدرة الشاملة للقوة حتى شهر كانون الأول/ديسمبر، وهو الوقت الذي ستنتهي فيه ولايتها.

٢ - وقد استُكمل الآن نشر "لاندست" التابعة للقيادة في البوسنة والهرسك الذي كان قد بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، خلف الجنرال كراوتش الأدميرال لوبيز في قيادة القوة. وقد تم نقل السلطة من قيادة ARRC إلى القيادة الجديد لقوة التنفيذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ - ما زالت العناصر الجوية التابعة لقوة التنفيذ تقدم القدرة المطلوبة لتأمين المجال الجوي، والدفاع عن القوات البرية التابعة للقوة ودعمها، وتوفر الدعم للوكالات المدنية في نطاق قدرات البعثة، وترصد امتثال اتفاق السلام. ولا تزال العناصر البحرية التابعة للقوة أيضا منتشرة دعما للعملية.

٤ - وتواصل القوة تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في تنفيذ المهام العسكرية الواردة في اتفاق السلام. وفي أثناء الفترة التي يشملها التقرير، واصلت القوات التابعة لقوة التنفيذ تفتيش مواقع الكانتونات وقامت بمصادرة وتدمير الأسلحة. وجرى زيادة أعمال الداورية لمجابهة المخاطر الناجمة عن زيادة التوتر في المنطقة العازلة وعند خط الحدود بين الكيانات وفيما حولهما وهو التوتر الناتج عن عودة اللاجئين إلى منازلهم السابقة (انظر الفقرات ٧ و ٨ و ٩ أدناه). ورهنا بإنجاز هذه المهمة الأساسية، ما برحت القوة تقدم الدعم إلى مكتب الممثل السامي وإلى غيره من المنظمات المدنية في مسرح العمليات ، بما في ذلك من خلال توفير الأمن لاجتماعات هيئة الرئاسة المشتركة.

٥ - وواصلت القوة تقديم الدعم إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية خلال الفترة التي يشملها التقرير، من خلال القيام بمهام مهام التدريب على الدعم الجوي القريب العادية والمنسقة فوق سلافونيا الشرقية.

مدى تعاون الأطراف وامتثالها

٦ - لا تزال الأطراف ممتلئة بشكل عام للجوانب العسكرية من اتفاق السلام. وقد أنجز نقل وتخزين أسلحة الدفاع الجوي والأسلحة الثقيلة، وكان معظم حالات عدم الامتثال خلال الفترة التي يشملها التقرير طفيفة، وجرى فيها مصادرة أسلحة صغيرة الحجم ومتفجرات.

٧ - غير أنه حدث خلال الفترة التي يشملها التقرير تصعيد في عدد الحوادث المتصلة بحرية انتقال المدنيين وحرية العودة. ففيما يتعلق بحرية الانتقال، استمر فرض القيود في منطقتي ستولاكش وموستار. وقد توقفت خدمة الحافلة المنشأة بين بريدور وسانساكي موست، ولا توجد هناك خطط لاستئنافها في المستقبل القريب. واستمر التوتر أيضا مرتفعا في منطقة ماغلاي. وفي خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوة التنفيذ وفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بإزالة خمس نقاط مراقبة مدنية أقيمت بصورة غير قانونية.

٨ - وفيما يتعلق بحرية العودة، جرى تدمير منازل مملوكة لكل مجموعة عرقية - باستخدام البلدوزرات أو الإحراق أو التفجير - في القرى القريبة من المنطقة العازلة في محاولة لمنع اللاجئين من العودة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع ما يعد أخطر الحوادث حتى تاريخه، حيث قام عدة مئات من البوسنيين، كان الكثير منهم مسلحين، بعبور خط الحدود بين الكيانات في سيليتش، جنوب بريكو، لاحتلال قرية غراييفي الصغيرة على الجانب الصربي من المنطقة العازلة. وعقب قيام سلطات الصرب البوسنيين العسكرية بإنذار البوسنيين بضرورة مغادرة المنطقة بحلول وقت معين، جرت مفاوضات بين قوة التنفيذ والصرب البوسنيين. بيد أنه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وقع تبادل لإطلاق النار بين الصرب البوسنيين والبوسنيين أسفر عن مصرع فرد واحد على الأقل وجرح عدد آخر من كلا الجانبين. وقامت قوات التنفيذ بمحاصرة المنطقة حيث تمكنت من وقف الاضطرابات وإعادة الهدوء، على الرغم من أن الحالة ما تزال متوترة. وثمة دليل واضح على أن بعض اللاجئين البوسنيين كانوا مسلحين، وأن أفراد الجيش البوسني كانوا ضالعين. وعلى جانب الصرب البوسنيين وقعت أيضا انتهاكات لحظر الأسلحة في المنطقة العازلة. ومن ثم، قامت قوة التنفيذ وفرقة عمل الشرطة الدولية بمصادرة نحو ٠٠٠ ٤ قطعة سلاح من مستودع تابع للجيش البوسني وعدد من الأسلحة الصغيرة من نقطة شرطة تابعة للصرب البوسنيين في كوراي. وأقامت القوة حاليا منطقة عمليات محظورة مؤقتة حول سيليتش، تحظر داخلها جميع الأسلحة ذات الماسورة الطويلة والأفراد العسكريين.

٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر احتجت قوة التنفيذ وفرقة عمل الشرطة الدولية ومفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى هيئة الرئاسة المشتركة ولدى رئيسة الاتحاد وجمهورية سربسكا بأن حادث كوراي/سيليتش يعد انتهاكا خطيرا لكل من أحكام اتفاق السلام والإجراء الموضوع للعودة والتعمير في المنطقة العازلة. وقد جرى تعليق هذا الإجراء حاليا في المنطقة العازلة بأكملها، ولن تقبل اللجنة الدولية أو تجهز أى طلبات قديمة أو جديدة للعودة. وتواصل قوة التنفيذ حث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنح وقوع المزيد من مثل هذه الحوادث.

١٠ - ولا يمكن تقرير أن أيًّا من الأطراف ممتثل فيما يتعلق بإزالة الألغام. وتبين التقديرات أنه لم يجر سوى إزالة ١١ في المائة من العدد الإجمالي لحقول الألغام في البوسنة، وبُذلت جهود ضئيلة في هذا الصدد. ولذلك فرضت قوة التنفيذ حظرا انتقائيا على أنشطة التدريب والتحركات على الوحدات من جميع الأطراف الثلاثة إلى حين تجري عمليات كافية لإزالة الألغام.

١١ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت السيدة بلافسيتش رئيسة جمهورية سربسكا قوة التنفيذ أن الماجور جنرال كوليتش قد أدى اليمن كرئيس جديد لأركان جيش جمهورية سربسكا. وطلبت كذلك بأن تتعامل معه جميع الوكالات الدولية بخصوص جميع الشؤون العسكرية وما يتصل بها من أعمال. وتقوم قوة التنفيذ حاليا بالامتثال لهذا الطلب في تنسيق وثيق مع مكتب الممثل السامي.

التعاون مع المنظمات الدولية

١٢ - وما زال تعاون قوة التنفيذ الوثيق مع المنظمات المدنية الدولية في البوسنة قائما. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر أنشأت قوة التنفيذ وفرقة عمل الشرطة الدولية مع السلطات المحلية عملية "كوميت" COMET، التي تستهدف منع تدمير الممتلكات في المنطقة العازلة واعتقال المجرمين. وبالإضافة إلى ذلك، وفر دعم قوة التنفيذ لفرقة عمل الشرطة الدولية في موستار في رصد قوة الشرطة المحلية وفي المساعدة في تسريح الجماعات المدنية المسلحة غير المأذون بها.

١٣ - وما برح يجري توفير الدعم لمكتب الممثل السامي في جهوده الرامية إلى إنشاء المؤسسات المشتركة ووضع الإطار الدستوري الداعم. وسوف يستمر توفير الدعم بالنسبة للخبراء والنقل والاتصالات، ودعم مشروعات الإصلاح والتعمير القصيرة الأجل.

١٤ - وتواصل قوة التنفيذ دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما تضطلع به من مسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ المادة الثانية المتعلقة باتفاق إجراءات بناء الثقة والأمن والمادة الرابعة المتعلقة بالاتفاق دون الإقليمي لتحديد الأسلحة. وتواصل قوة التنفيذ تقاسم المعلومات ذات الصلة بشأن ضبط الأسلحة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل منتظم.

- - - - -